السلطة الدولية لقاع البحار
ISBA/29/C/4/Rev.1

المجلس

Distr.: General
19 March 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والعشرون

دورة المجلس، الجزء الأول

كينغستون، 18–29 آذار/مارس 2024

البند 20 من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن الحوادث في قطاع NORI-D المشمول بالعقد والواقع في منطقة كلاريون – كليبرتون

الحوادث في قطاع NORI-D المشمول بالعقد والواقع في منطقة كلاريون – كليبرتون، خلال الفترة من 23 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 4 كانون الأوّل/ديسمبر 2023

تقرير الأمين العام

أولا – مقدّمة

1 – يُقدَّم هذا التقرير من أجل تيسير الدعوة الموجّهة، ضمن بيان صادر في 15 كانون الأول/ديسمبر 2023، من رئيس الدورة الثامنة والعشرين للمجلس ونوابه إلى المجلس من أجل النظر في بعض الحوادث التي شهدها قطاع NORI-D المشمول بالعقد[1]. وفي 15 شباط/فبراير 2024، دعا رئيس الدورة الأمين العام إلى تقديم أي معلومات إضافية قد تكون مفيدة بهذا الشأن (ومنها ما يتعلق بالعقود الأخرى). وهذا التقرير لا يحل محلّ، بل ينبغي أن يُقرأ بالموازاة مع، تقريريْ الأمين العام إلى المجلس، المؤرخين 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 ("التقرير المؤقت عن التدابير الفورية للأمين العام للسلطة")[2] و 12 كانون

(1) https://www.isa.org.jm/wp-content/uploads/2024/02/Joint-Statement.pdf.

(2) https://www.isa.org.jm/wp-content/uploads/2024/01/SG_Report_to_the_Council_on_the_Immediate_Measures.pdf.

220324 220324 24-05417 (A)
2405417

الرجاء إعادة استعمال الورق

الثاني/يناير 2024 ("التقرير الثاني عن التدابير الفورية للأمين العام للسلطة")[3]، اللذين تناول فيهما الأمين العام مسألة تنفيذ التدابير الفورية التي أصدرها في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 عملا بالمادة 33 من نظام التنقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن واستكشافها في المنطقة[4]. وقد تناول التقريران على وجه الخصوص الأساس القانوني والظروف التي برّرت إصدار تدابير فورية في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ولا تتضمن الأجزاء التالية من هذا التقرير إيرادا لتلك النقاط المفصّلة التي جاءت فيهما.

2 - وبموجب الفقرتين (2) (أ) و (ل) من المادة 162 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تقع على عاتق المجلس المسؤولية والسلطة في الإشراف على الأنشطة داخل المنطقة. ويتولى الأمين العام مهام مساعدة المجلس في القيام بهذا الإشراف، والمسؤولية بالأخص عن تزويد المجلس بالمعلومات التي يحصل عليها الأمين العام فيما يتصل بالأحداث التي قد تتطلب اتخاذ إجراء من جانب المجلس. والأحداث التي يتعين على الأمين العام إطلاع المجلس عليها هي الادعاءات القائلة بوجود إخلال بحقوق المتعاقدين الحائزين على حقوق حصرية في الاستكشاف عملا بالعقود المبرمة مع السلطة؛ أو المعلومات التي تشير إلى احتمال وجود مسٍّ بحقوق السلطة أو بمصالحها. وفي الوقت نفسه، تقع على عاتق الأمين العام، بوصفه المسؤول الإداري الأول في السلطة، مسؤولية التصرف بسرعة وكفاءة خدمةً لمصالح السلطة وحمايةً لحقوقها[5].

ثانيا - الحوادث التي أبلغت عنها شركة ناورو لموارد المحيطات (NORI) وشركة تونغا للتعدين البحري المحدودة (TOML)

3 - منذ 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تلقت الأمانة عدة تقارير من شركة ناورو لموارد المحيطات (شركة NORI) ومن شركة تونغا للتعدين البحري المحدودة (شركة TOML) عن تصرفات منظمة غرين بيس الدولية وممثليها، التي استخدموا فيها السفينة *آركتيك سانرايز* (*Arctic Sunrise*). ففي هذه التقارير، كانت الشركتان تطلبان باستمرار وبتكرار إلى السلطة أن تتخذ خطوات في مواجهة ما تصفانه بأنه "مساس" بالحقوق العائدة لهما بموجب عقود الاستكشاف المبرمة مع السلطة. وللتذكير، فإنّ هذه العقود هي:

- عقد استكشاف العقيدات المؤلّفة من عدّة معادن المبرم بين السلطة وشركة NORI بتاريخ 11 كانون الثاني/يناير 2012.

(3) https://www.isa.org.jm/wp-content/uploads/2024/01/Second_report_of_the_SG_on_the_immediate_measures.pdf.

(4) ISBA/19/A/9؛ ISBA/19/C/17.

(5) يتماشى هذا تماما مع المبدأ العام للقانون الدولي للمنظمات الحكومية الدولية، الذي سلّمت به محكمة العدل الدولية الدائمة في فتواها الصادرة في عام 1926 بشأن اختصاصات منظمة العمل الدولية وأعادت تأكيده في مناسبات عديدة، والذي يقول بوجود اختصاصات ضمنية عندما تكون ممارسة هذه الاختصاصات ضرورية لاضطلاع هيئة من الهيئات بمهامها ومسؤولياته. انظر [الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولي الدائمة في 23 تموز/يوليه 1926 بشأن اختصاص منظمة العمل الدولية في أن تنظّم، في حالات، العمل الشخصي لصاحب العمل] Permanent Court of International Justice, Advisory Opinion on *Competence of the International Labour Organization to regulate, incidentally, the personal work of the employer*, 23 July 1926, P.C.I.J. , Series B, No. 13, p. 18؛ و [الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن المركز الدولي لجنوب غرب أفريقيا] *International status of South-West Africa*, Advisory Opinion, *ICJ Reports 1950*, p. 128, at p. 137.

- وعقد استكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن المبرم بين السلطة وشركة TOML بتاريخ 11 كانون الثاني/يناير 2012.

4 - وعملا بعقد الاستكشاف المبرم مع شركة NORI، يحق للشركة القيام بأنشطة استكشاف في قطاع NORI-D المشمول بالعقد (إحداثياته محددة في الجدول 2 بعقد الاستكشاف المبرم مع الشركة). وفي هذا السياق، وانطلاقا من 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أجرت الشركة، عملا بحقوقها والتزاماتها التعاقدية، سلسلةً من الأنشطة العلمية ضمن إطار برنامج عملها للاستكشاف في قطاع NORI-D المشمول بالعقد. وقد نُفّذت هذه الأنشطة وفقا لمقتضيات العقد وبهدف معلن هو تنفيذ مختلف الطلبات الواردة من اللجنة القانونية والتقنية، والحصول على البيانات والمعلومات العلمية التي تعتبرها اللجنة ضرورية لعمل السلطة. وعلى وجه الخصوص، تتعلق طلبات اللجنة برصد ما بعد الاضطرابات الناجمة عن اختبار عناصر منظومة جمع العقيدات المؤلفة من عدّة معادن، الذي تم الإذن به على إثر صدور بيان الأثر البيئي في عام 2022[(6)].

5 - والمفهوم لدى الأمين العام أنّ شركة TOML قد دخلت في شراكة مع شركة NORI من أجل تنفيذ هذا النشاط، وبغية جمع البيانات العلمية ذات الصلة بأنشطة الاستكشاف التي تنفذها شركة TOML عملا بعقد الاستكشاف الذي أبرمته. وبناء على ذلك، فإن النشاط المعني يشكل أيضا جزءا لا يتجزأ من برنامج عمل شركة TOML المنصوص عليه في العقد.

6 - وأبلغت كل من شركة NORI وشركة TOML الأمانةَ بأن ممثلين لمنظمة غرين بيس قد عمدوا بشكل ثابت ومتكرر، خلال الفترة من 23 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2023، إلى تعطيل سير عمل السفينة *أم في كوكو* (*MV Coco*)، التي تستخدمها الشركتان في أنشطتهما الاستكشافية. وزوّدت الشركتان المجلسَ بتقارير عن هذه الحوادث، ترد مرفقة بالتقرير الثاني. وقد جاء في هذه التقارير أنّ تصرفات ممثلي منظمة غرين بيس شملت ما يلي:

(أ) القيام بتثبيت السفينة *آركتيك سانرايز* (*Arctic Sunrise*) في المنطقة المجاورة مباشرة للسفينة *MV Coco* (على مسافة أقل من 100 متر)، وذلك على الرغم من تحذيرات ربان السفينة *MV Coco*، والقيام بالضغط مرّات ومرّات على هيكل السفينة *MV Coco* وذلك بواسطة زورق الإنقاذ السريع التابع لمنظمة غرين بيس؛

(ب) قيام ما مجموعة من أربعة أفراد ممثلين للمنظمة بالصعود على ظهر السفينة *MV Coco* دون إذن من ربانها، ورفضهم النزول منها لمدة خمسة أيام تقريبا، مما حال دون نشر المعدات التي كانت شركة NORI تنوي استخدامها في تنفيذ برنامج أنشطتها، وخلق مخاطر جسيمة على سلامة طاقم السفينة *MV Coco* وأيضا على سلامة هؤلاء الأربعة؛

(ج) تثبيت زورق تابع للمنظمة مباشرة أسفل النقطة التي كانت السفينة *MV Coco* ستطلق منها مركبة الغوص القابلة للتحكم عن بعد، وذلك بغية منع أي نشر للمعدات العلمية، وهو ما زاد من حدّة مخاطر السلامة وأفضى إلى عدم القدرة على تشغيل المعدات؛

(6) www.isa.org.jm/news/isa-legal-and-technical-commission-concludes-its-review-environmental-impact-statement/.

(د) التجاهل المستمر للنداءات الموجّهة من قبطان السفينة *MV Coco* إلى طاقم *آركتيك سانرايز (Arctic Sunrise)* من أجل الحفاظ على مسافة أمان من السفينة *MV Coco* والكفّ عن تعطيل سير عملياتها، ورفض الامتثال للتدابير المؤقتة الصادرة عن الأمين العام.

7 - ووفقا لما ذكرته شركة NORI وشركة TOML، فإن التعطيلات التي أحدثتها منظمة غرين بيس حالت دون تنفيذ الشركتين لأنشطتهما بموجب خطط العمل والجداول الزمنية المحدّدة لهما. وترى الشركتان أنّ هذه التصرفات تسببت في أضرار كبيرة قابلة للقياس الكمي. ثم أخيرا، وفي 4 كانون الأول/ديسمبر 2023، غادرت المنظمة قطاع NORI-D المشمول بالعقد بعد وقت قصير من عرض التقرير المؤقت على أنظار أعضاء المجلس.

ثالثا - الإجراءات التي اتخذتها السلطة حتى الآن في الاستجابة للادعاءات المقدّمة من شركة ناورو لموارد المحيطات (شركة NORI)

8 - بمجرد استلام الإخطار الأوّل من شركة NORI بشأن التصرفات المزعومة لمنظمة غرين بيس، في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، طلب الأمين العام على الفور، في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، إلى هذه المنظمة أن تبدي تعليقاتها على هذه الادعاءات (التي كانت مدعومة بتسجيلات فيديو وصور فوتوغرافية وتسجيلات صوتية). وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، ردت منظمة غرين بيس على الأمين العام بأنها كانت تقوم بما اعتبرته حقها في "الاحتجاج بطريقة سلمية في البحر" على جملة أمور منها أنّ "شركة NORI قد صرّحت، علنًا وفي مناسبات متعددة، بأنها تعتزم التقدّم بطلب للحصول على خطة عمل في العام المقبل، مهما كانت نتيجة عملها العلمي ونتيجة عملية التفاوض الجارية في السلطة الدولية لقاع البحار، [وهو الأمر الذي يشكل] شهادة على نوايا الشركة المُبيَّتة، أي استخراج الموارد من المشاعات العالمية بغضّ النظر عما يلحق البيئة البحرية من أضرار".

9 - وبعد النظر بعناية في مراسلات منظمة غرين بيس، ومع الأخذ في الاعتبار الأسباب الموضحة بمزيد من التفصيل في التقرير المؤقت وفي التقرير الثاني، المعروضين بالفعل على المجلس، قام الأمين العام، في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بإصدار تدابير مؤقتة ذات طابع مؤقت (تدابير فورية). ويجدر توجيه انتباه المجلس بصفة خاصة إلى الفقرات من 3 إلى 10 من التقرير المؤقت وإلى الفقرات من 17 إلى 18 من التقرير الثاني، من أجل الحصول على إيضاحات مفصلة للأساس المنطقي لإصدار التدابير المؤقتة، وللظروف اللازمة لإصدارها. ويشير الأمين العام إلى أن التدابير الفورية غرضها الدعوة والسعي إلى إيجاد حل سريع وفعال للحالة السائدة في قطاع NORI-D المشمول بالعقد، وليس فرض "أوامر" على أي طرف من الأطراف. وللأمين العام، بصفته المسؤول الإداري الأول في السلطة، الحقُّ المطلق في دعوة أي طرف، يتسبب في تعطيل الحقوق التعاقدية التي تمنحها السلطة، إلى الكفّ عن هذا التعطيل. وهذا ضروري من أجل (أ) الحيلولة دون ظهور ما يوحي بأنّ السلطة لم تف بالتزاماتها المنصوص عليها في عقود الاستكشاف؛ (ب) وحماية حقوق السلطة ومصالحها في جميع الأوقات.

10 - وردّا على إصدار التدابير الفورية، قامت منظمة غرين بيس، في رسالة مؤرخة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بالاعتراض صراحة على اختصاص السلطة وأشارت بشكل لا لبس فيه إلى أنها لن تمتثل لهذه التدابير. ولم تقدم منظمة غرين بيس أي تقارير أخرى. بينما ظلّت شركتا NORI و TOML

تَمُدّان السلطة بتحديثات متكررة عن التطورات داخل قطاع NORI-D المشمول بالعقد، إلى أن توقّفت منظمة غرين بيس عن عملياتها في 4 كانون الأول/ديسمبر 2023.

11 - كما أبلغت شركةُ NORI السلطةَ بالإجراءات القانونية التي رفعتها أمام محاكم مملكة هولندا ضدّ منظمة غرين بيس، في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وقد تُوّجت هذه الإجراءات بصدور قرار عن محكمة أمستردام المحلية في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وأشارت المحكمة في قرارها إلى أنّ الغرض من الدعوى التي أقامتها الشركة إلى المحكمة هو الحصول على انتصاف فوري من منظمة غرين بيس ووضع حدّ لتدخلاتها. ويوجه الأمين العام انتباه المجلس بصفة خاصة إلى النقاط التالية التي جاء بها قرار المحكمة:

(أ) يؤكد قرار المحكمة أن تصرفات منظمة غرين بيس قد أحدثت مخاطر تتعلق بالسلامة؛

(ب) يشير قرار المحكمة إلى أن منظمة غرين بيس قدّمت بيانات مغلوطة إلى محكمة أمستردام المحلية حيث أخفت عنها ما كان من الأمانة حين طلبت إليها إبداء تعليقاتها على ادعاءات شركة NORI قبل إصدار التدابير الفورية. ويرد في الفقرة 24 من التقرير المؤقت الحديث عن هذه النقطة بمزيد التفصيل؛

(ج) رغم أنّ قرار المحكمة يؤيد جزئيا الدعوى المقامة من شركة NORI، ويأمر ممثلي منظمة غرين بيس بالنزول من على ظهر السفينة *MV Coco*، فإنّه يتفق مع منظمة غرين بيس في أنه يحق لها مواصلة احتجاجها. ولم تحدد المحكمة المسافة التي يجب أن تحافظ عليها منظمة غرين بيس بعيدا عن السفينة *MV Coco*. ويستند هذا الاستنتاج إلى فرضية ضمنية مفادها أن محكمة أمستردام المحلية لها اختصاص النظر في الاحتجاجات المزعومة التي تعرقل الأنشطة المنفَّذة في المنطقة. ورفعُ الشركة لدعواها أمام محكمة أمستردام المحلية العاملة بقواعد القانون الهولندي ذات الصلة ربما اعتُبر موافقةً على الاختصاص، إلاّ أنّ المثير للقلق هو عدم تناول المحكمة بما فيه الكفاية لاختصاص السلطة في هذه المسألة. فعند التطرق إلى دور السلطة، بدا موقف المحكمة ضمن هذا القرار محفوفا بالغموض وغير مستند إلى أسس منطقية صلبة. لذلك، يدعو الأمين العام المجلس إلى النظر في الآثار المترتبة على هذا القرار، وذلك في ضوء الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تخول السلطة صلاحية مراقبة الأنشطة في المنطقة؛

(د) قرار المحكمة يتضمّن إشارات إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ويبدو أن المحكمة قد قبلت، جزئيا، حجج منظمة غرين بيس بأنّ المحكمة عليها أن تطبق هذه الاتفاقية على حالة تعطّلت فيها الأنشطة في المنطقة ضمن سياق احتجاج مزعوم.

12 - وقد ساقت منظمة غرين بيس مؤخرا عددا من الحجج المتعلقة بقرار المحكمة، يرد تناولها على حدة في الفرع الرابع.

13 - وبغية التماس مزيد من المعلومات بشأن هذه المسألة، أبلغ الأمين العام مملكة هولندا (باعتبارها دولة العلم بالنسبة للسفينة *آركتيك سانرايز*، والولاية القضائية التي يقع فيها مقر منظمة غرين بيس) والدانمرك (دولة العلم بالنسبة للسفينة *MV Coco*) بالأحداث التي ورد وصفها في الرسالتين الموجهتين من شركتي NORI و TOML. وفي مراسلات مؤرخة 26 تشرين الثاني/نوفمبر و 28 تشرين الثاني/نوفمبر و 30 تشرين الثاني/نوفمبر و 1 كانون الأول/ديسمبر 2023، دعا الأمين العام مرارا مملكة هولندا إلى تقديم

معلومات إلى السلطة عن أي خطوات قد تكون اتخذتها بصفتها دولة العلم بالنسبة للسفينة *آركتيك سانرايز*. وفي هذه الرسالة، يشير الأمين العام بصفة خاصة إلى المواد 87 (2) و 94 و 147 (3) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. في 15 كانون الأول/ديسمبر 2023، ورد ردّ من مملكة هولندا أشارت فيه إلى قرار المحكمة، وأكّدت فيه أنها قد أثارت المسألة مع منظمة غرين بيس.

14 - وباستثناء رسالة حديثة من منظمة غرين بيس، لم تتلق الأمانة أي معلومات أخرى منها عن هذه المسألة منذ 15 كانون الأول/ديسمبر 2023. وكررت شركتا NORI و TOML، في آخر رسائل لهما، طلبهما بأن تنظر السلطة في تقاريرهما وتتخذ الخطوات اللازمة. وفي 21 شباط/فبراير 2024، قدّمت منظمة غرين بيس عددا من التعليقات على التقرير المؤقت وعلى التقرير الثاني.

15 - وفي 15 كانون الأول/ديسمبر 2023، أصدر رئيس المجلس ونُوابُه بيانا مشتركا حول الأحداث التي شهدها قطاع NORI-D المشمول بالعقد، دعوا فيه منظمة غرين بيس إلى الامتناع عن القيام بأي أعمال أخرى من شأنها تعطيل ما تقوم به شركة NORI من أنشطة تعاقدية سواء على متن سُفنها أو داخل القطاع المشمول بالعقد؛ ودعوا المجلس إلى أن ينظر خلال الجزء الأول من الدورة التاسعة والعشرين للسلطة في هذه الأحداث[(7)].

رابعا - ملاحظات منظمة غرين بيس على التدابير الفورية وعلى التقرير المؤقت والتقرير الثاني

16 - في رسالتها المؤرخة 21 شباط/فبراير 2024، كررت منظمة غرين بيس موقفها بأنها خلال الفترة من 22 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2023 كان تمارس حقها في الاحتجاج في البحر. وشددت منظمة غرين بيس على تجربتها السابقة وعلى "حسها المهني" في تنظيم المظاهرات الآمنة، وأكدت بشكل متكرر أن أنشطتها "آمنة". ورغم أنّ منظمة غرين بيس لم تسع إلى دحض الوقائع الواردة في الرسائل الموجهة من شركتي NORI و TOML إلى السلطة، فإنّها اعترضت بشدّة على القول بأنّ سلوكها لم يستوف معايير السلامة السارية. وأكدت منظمة غرين بيس كذلك أن السفن التي تقوم بأنشطة في المنطقة لا ينبغي أن يكون لها الحق في مناطق آمنة، وأفادت بضرورة التمييز بين هذه الأنواع من السفن ومن المنشآت (مثل منشآت البحث العلمي).

17 - كما انتقدت منظمة غرين بيس إصدار تدابير فورية، وتناولت بمزيد التفصيل الحُجج القانونية التي كان قد أثارتها بإيجاز ضمن رسالتها السابقة، المؤرخة 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنّ الأمين العام كان قد دعا شركة NORI ومنظمة غرين بيس إلى تقديم معلومات مستكملة بشكل يومي عقب صدور التدابير المؤقتة، إلا أنّ منظمة غرين بيس اعتبرت أنّ هذه الدعوة ليست من اختصاصه، ولم تقدم بالتالي أية تقارير يومية. لذلك، من الصعب فهم أسباب انتقاد منظمة غرين بيس الآن لعدم إدراج مراسلاتها ضمن التقرير المؤقت أو ضمن التقرير الثاني. وقد كان الأمين العام سيُحيل أي تقارير مفصلة من منظمة غرين بيس لو كانت قدّمتها كما هو مطلوب منها في التدابير الفورية. وبما أنّ منظمة غرين بيس قد رفضت تقديم تقارير عمّا حدث خلال "احتجاجها" المفترض، فإنّ الأمين العام ليس

(7) https://www.isa.org.jm/wp-content/uploads/2024/02/Joint-Statement.pdf.

لديه ما يرفقه بالتقرير المؤقت أو بالتقرير الثاني من وقائع مقدَّمة من منظمة غرين بيس، والتقارير المفصّلة الوحيدة المرفقة هي تلك الواردة من شركتي NORI و TOML.

18 - وفي رسالتها المؤرخة 21 شباط/فبراير 2024، ذكرت منظمة غرين بيس أن ممارسة "حقها في الاحتجاج" قد تمت في إطار القوانين السارية، وأقرّتها محكمة أمستردام المحلية بموجب قرارها الصادر في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (الذي تم تناوله أعلاه). ويبدو أن منظمة غرين بيس تفسر قرار المحكمة على أنه سلطةٌ تجعل التدابير الفورية عديمةَ الأساس أو الأثر القانوني. وفي هذا الصدد، لا يوافق الأمين العام على هذا التفسير لقرار المحكمة. فالمحكمة قامت، بعد أن اشتكت إليها شركة NORI ولجأت إلى اختصاصها، بالفصل في المسألة على أساس أنّها مسألة بين هذه الشركة ومنظمة غرين بيس، والسلطةُ لم تكن طرفا في الإجراءات التي توجت بقرار المحكمة. ولهذا، فإن تدابير السلطة لا يمكن أن تكون قد شكّلت، وهي لم تشكل، موضوعا للدعوى أمام محكمة أمستردام المحلية. وعلى أية حال، لا تتمتع محاكم الدول الأعضاء باختصاص البت في التدابير الصادرة عن السلطة أو عن أجهزتها (ناهيك عن البت فيها ضمن ظروف لم تكن فيها السلطة أو أجهزتها طرفا في إجراءات المحاكمة بأي حال من الأحوال)، أو باختصاص إقرار سلوك يتعارض مع حقوق السلطة ومصالحها. وعليه، فإنّ محكمة أمستردام المحلية ليست مختصة بإصدار أي حكم في ما إذا كانت التدابير الفورية تستند إلى أساس قانوني أو تنطوي على آثار قانونية.

19 - وقد كرّرت منظمة غرين بيس التأكيد على أنها غير ملزمة بتدابير الأمين العام، لأنها ليست مقاولا ولا دولة طرفا في الاتفاقية. ويلاحظ الأمين العام أن نظام التنقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن واستكشافها في المنطقة لا تفرض أي قيود مسبقة على فئات التدابير الفورية التي قد يصدرها الأمين العام، أو على الأثر القانوني لهذه التدابير الفورية[8]. ومن ثم، وخلافا لما تقوله منظمة غرين بيس، يتمتع الأمين العام بسلطة إصدار التدابير الفورية، وبسلطة توجيه بعض أحكام التدابير الفورية إلى منظمة غرين بيس، بالتحديد، لأنّها عطّلت الحقوق والالتزامات التعاقدية بين السلطة وشركة NORI.

خامسا - المسائل الإضافية الناشئة فيما يتعلق بالحوادث الأخيرة

20 - بطلب من رئيس المجلس مؤرخ 15 شباط/فبراير 2024، يوجّه الأمين العام انتباه المجلس على حوادث سابقة كانت قد وقعت خارج حدود الولاية الوطنية، وأعربت فيها منظمة غرين بيس عن معارضتها لأنشطة منفذة في المنطقة بمقتضى عقود موقَّعة بين السلطة ومقاولين شتى.

21 - ففي 6 نيسان/أبريل 2021، نفّذ ممثلون لمنظمة غرين بيس، كانوا على متن السفينة *رينبو واريير (Rainbow Warrior)*، احتجاجا في قطاع NORI-D المشمول بالعقد والواقع في منطقة كلاريون - كليبرتون. وانطوى هذا الاحتجاج على استخدام لافتات تُعبّر عن معارضة الأنشطة المنفذة في المنطقة. وتم الاحتجاج على مقربة من السفينة *مارسك لونشر* (*Maersk Launcher*)، التي تديرها شركة NORI. وكانت شركة NORI تقوم أنشطتها وفق بنود عقد الاستكشاف المبرم معها.

(8) ISBA/19/A/9؛ ISBA/19/C/17.

22 - وفي نيسان/أبريل 2021، نفّذ ممثلون لمنظمة غرين بيس احتجاجا أثناء اختبار معدات التعدين بواسطة السفينة *نورماند إنيرجي (Normand Energy)*، التي تديرها شركة الموارد المعدنية البحرية العالمية (GSR) Global Sea Mineral Resources)) داخل منطقة كلاريون - كليبرتون. وكانت شركة GSR تنفّذ هذه الأنشطة بمقتضى بنود العقد الذي أبرمته مع الهيئة في تاريخ 14 كانون الثاني/يناير 2013. وفي 20 نيسان/أبريل 2021، اقترب ممثلون لمنظمة غرين بيس من السفينة *نورماند إنيرجي* لأجل طلاء جانبها، رغم أنّ رُبّان السفينة كان يحذرهم وينهاهم عن عملهم ذاك بسبب معدات التعدين التي كانت تُنشر حينها لأجل الاختبار.

23 - وبالإضافة إلى هذه الأحداث التي شهدتها المنطقة، تُدرك الأمانة أن منظمة غرين بيس قد نفّذت احتجاجات أخرى للتعبير عن معارضتها للأنشطة داخل المنطقة، ونظمت تلك الاحتجاجات حتى داخل المناطق الخاضعة للولاية الوطنية. ومن ذلك ما قام به ممثلون لمنظمة غرين بيس، في 28 أيلول/ سبتمبر 2023 داخل خليج مانزانيلو، بالمكسيك، حين صعدوا، دون إذن من الربّان أو المقاول، إلى ظهر السفينة *هيدن دجام (Hidden Gem)* التي تُديرها شركة NORI في إطار أنشطتها الاستكشافية المنفذة بموجب عقد الاستكشاف.

24 - أما الاحتجاجات الأخيرة في عام 2023 (بما في ذلك الحوادث التي هي موضوع هذا التقرير) فهي بمثابة تصعيد ملحوظ من حيث إنّها قد عطّلت أنشطة المقاولين.

سادسا - التوصيات

25 - المجلس مدعوٌّ إلى الإحاطة علماً بمضمون هذا التقرير.